

Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences Economic and entrepreneurship studies series

دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق حوكمة الشركات

د. جنة ادم اسحق حران . جامعة سنار

تاريخ إرسال الدراسة: 2025/8/15 تاريخ قبول الدراسة: 2025/9/25 تاريخ النشر: 2025/10/30

المستخلص هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، ممثلة في متغيري: الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة)، وذلك في سياق الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستُخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة طبقية عشوائية تكونت من (191) مفردة من الأكاديميين والمتخصصين في الشركات المدرجة. تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على كل من فاعلية الإفصاح والشفافية وفاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور أنظمة الرقابة الداخلية كأداة استراتيجية لدعم مجالس الإدارة في أداء مهامها الرقابية، وحماية حقوق المساهمين، وتحسين مستوى الشفافية في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة، سوق الخرطوم للأوراق المالية.

Abstract: This study aimed to examine the role of the internal control system (as an independent variable) in achieving corporate governance principles, represented by two variables: disclosure and transparency, and the responsibilities of the board of directors (as dependent variables), within the context of companies listed on the Khartoum Stock Exchange. To achieve this objective, a descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was used as the primary tool for data collection from a stratified random sample of (191) academics and professionals in the listed companies. The data were analyzed using descriptive statistics and simple linear regression to test the study's hypotheses. The results revealed a positive and statistically significant impact of the internal control system on both the effectiveness of disclosure and transparency and the effectiveness of the board of directors' responsibilities. Based on these findings, the study recommends strengthening the role of internal control systems as a strategic tool to support boards of directors in performing their oversight duties, protecting shareholder rights, and improving the level of transparency in financial reports.

Keywords: Internal Control, Corporate Governance, Disclosure and Transparency, Board of Directors, Khartoum Stock Exchange.

1. المقدمة

في أعقاب الأزمات المالية العالمية والفضائح المحاسبية التي هزت ثقة المستثمرين في كبرى الشركات العالمية مثل Enron وWorldCom في مطلع الألفية، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، برز اهتمام عالمي غير مسبوق بتعزيز آليات الرقابة والإشراف داخل الشركات. لقد كشفت هذه الانهيارات عن وجود ضعف هيكلي في أنظمة حوكمة الشركات (Corporate Governance)، وعن فشل مجالس الإدارة في أداء دورها الرقابي بفعالية، مما أدى إلى ممارسات مالية مضللة وتقارير احتيالية ألحقت أضراراً بالغة بالمستثمرين والاقتصادات على حد سواء (Nalukenge et al., 2018). نتيجةً لذلك ظهر مفهوم حوكمة الشركات كإطار عمل أساسي يهدف إلى إعادة بناء الثقة وضمان استدامة الشركات.

وتُعرف حوكمة الشركات، وفقًا لتقرير كادبوري (Cadbury, 2000)، بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها. وبشكل أوسع، هي مجموعة القواعد والممارسات والعمليات التي تضمن إدارة الشركة بطريقة تحقق التوازن بين مصالح الأطراف المتعددة ذات الصلة، كالمساهمين، والإدارة، والزبائن، والموردين، والممولين، والمجتمع ككل (OECD, 2004)، تركز حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشمل المساءلة، والشفافية، والعدالة، والمسؤولية، والتي تهدف جميعها إلى ضمان إدارة الشركة بكفاءة ونزاهة بما يحقق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين ويحافظ على ثقة أصحاب المصالح.

وفي قلب هذا الإطار التنظيمي، تكمن آلية عملية لا غنى عنها، وهي نظام الرقابة الداخلية (Internal Control System). لقد تم الاعتراف عالميًا بأن وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات السليمة (Dumitrascu & Savulescu, 2012)، فالرقابة الداخلية لم تعد تقتصر على وظيفتها التقليدية المتمثلة في حماية أصول الشركة وضمان دقة السجلات المحاسبية، بل تطور دورها لتصبح أداة استراتيجية تساهم في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية للمنشأة، وتضمن الامتثال للقوانين واللوائح، وتغزز من موثوقية التقارير المالية، وهو ما أكد عليه إطار COSO المتكامل (COSO, 1992).

إن العلاقة بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية هي علاقة تكاملية؛ فالحوكمة تضع الإطار العام للمساءلة والمسؤوليات، بينما يوفر نظام الرقابة الداخلية الأدوات الإجرائية لتحقيق هذه الأهداف، فبدون نظام رقابة داخلية قوي، تصبح مبادئ الحوكمة مجرد شعارات نظرية يصعب تطبيقها، حيث لا يمكن لمجلس الإدارة أن يمارس دوره الإشرافي بفعالية دون الاعتماد على معلومات دقيقة وموثوقة يوفرها نظام الرقابة (Njanike et al., 2011)، كما أن الإفصاح والشفافية، وهما من أهم ركائز الحوكمة، يعتمدان بشكل مباشر على جودة وموثوقية نظام الرقابة الداخلية الذي يضمن صحة البيانات المالية وغير المالية المعلن عنها (Sarens & Christopher, 2010).

على الرغم من الأهمية العالمية لهذه المفاهيم، فإن تطبيقها وقياس فعاليتها يكتسب خصوصية في البيئات الاقتصادية الناشئة، ومنها السودان، حيث شهد الاقتصاد السوداني في السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة تمثلت في ازدياد عدد الشركات المساهمة، والسعي المستمر لتفعيل دور سوق الخرطوم للأوراق المالية كمنصة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، هذا النمو يخلق حاجة ملحة لبناء ثقة المستثمرين في السوق، وهي ثقة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التزام الشركات المدرجة بأعلى معايير الحوكمة والشفافية، إن غياب الأدلة الميدانية الكافية حول مدى تطبيق الشركات السودانية لهذه المبادئ، وحول الدور الفعلي الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في هذا السياق، يمثل فجوة بحثية تتطلب الدراسة والتحليل، وهو ما أكدت عليه دراسات سابقة في بيئات مشابهة أشارت إلى ضعف أنظمة الرقابة وغياب الشفافية (مصطفى، 2008).

من هنا، تأتي هذه الدراسة لتبحث في الدور المحوري الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تحقيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في بيئة الشركات السودانية المدرجة، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز الإفصاح والشفافية، وتفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة، وضمان المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، وتهدف الدراسة إلى تقديم دليل ميداني يوضح هذه العلاقة، ويساهم في تقديم توصيات عملية للشركات والجهات التنظيمية لتعزيز مستوى الحوكمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية العلاقة التكاملية بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات، إلا أن تطبيق هذه المفاهيم وقياس فعاليتها يكتسب خصوصية وتعقيداً في البيئات الاقتصادية الناشئة، وفي السياق السوداني، ومع النمو الملحوظ في عدد الشركات المدرجة وتفعيل دور سوق الخرطوم للأوراق المالية، تبرز فجوة واضحة بين الإقرار النظري بأهمية الحوكمة والرقابة الداخلية، وبين الممارسات الفعلية على أرض الواقع.

وتشير الدراسات السابقة في بيئات مشابهة، مثل دراسة مصطفى (2008) في السودان، إلى وجود ضعف في كفاءة نظم الرقابة الداخلية وغياب للشفافية والمصداقية في التقارير المالية للمؤسسات العامة، هذا الأمر يثير قلقاً حول مدى قدرة الشركات المدرجة الحالية على الالتزام بمبادئ الحوكمة بشكل فعال، ويثير تساؤلات حول ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة حالياً كافية لضمان موثوقية المعلومات المالية ودعم مجالس الإدارة في أداء مهامها الرقابية.

علاوة على ذلك، تركز معظم الأدبيات العالمية على العلاقة بين هياكل الحوكمة (مثل استقلالية مجلس الإدارة) وجودة التقارير المالية، مع إيلاء اهتمام أقل للدور الإجرائي والميكانيكي الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية كحلقة وصل أساسية بين مبادئ الحوكمة النظرية ومخرجاتها العملية المتمثلة في تقارير مالية شفافة وقرارات عادلة، إن غياب الأدلة الميدانية الحديثة التي تقيّم هذا الدور بشكل مباشر في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يمثل فجوة بحثية واضحة.

بناءً على ما سبق، تتمحور مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تقييم وفهم الدور الفعلي الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تفعيل المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات داخل بيئة الأعمال السودانية.

ولمعالجة هذه المشكلة، تسعى الدراسة للإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة؟
- كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة ودعم دوره الإشرافي والرقابي؟
- إلى أي مدى يضمن تطبيق نظام الرقابة الداخلية المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين؟

3. أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تحليل الدور الوظيفي لنظام الرقابة الداخلية كآلية أساسية لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات، مع التركيز على تأثيره في تعزيز الإفصاح والشفافية، وتفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.
- تقييم مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال منظور نظام الرقابة الداخلية، وتقديم دليل ميداني حول هذه الممارسة.
- توضيح أهمية الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة كأداة لزيادة موثوقية التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

- تقديم توصيات عملية للشركات المدرجة والجهات التنظيمية في السودان تهدف إلى تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيل آليات الحوكمة لتحسين بيئة الأعمال.

4. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مساهمتها المتوقعة على الصعيدين العلمي والعملي، ويمكن إبراز هذه الأهمية في الفقرات التالية:

على المستوى العلمي، تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بحوكمة الشركات والرقابة الداخلية من خلال تقديم دليل ميداني من سوق مالية ناشئة، وهو سوق الخرطوم للأوراق المالية، ففي حين أن معظم الأبحاث في هذا المجال تتركز في الأسواق المتقدمة، تقدم هذه الدراسة منظوراً فريداً من بيئة اقتصادية مختلفة، مما يساعد على اختبار مدى قابلية تطبيق النظريات العالمية وفهم التحديات الخاصة التي تواجه تطبيق مبادئ الحوكمة في مثل هذه السياقات، كما تسد الدراسة فجوة بحثية محددة تتعلق بالدور الإجرائي للرقابة الداخلية في تفعيل آليات الحوكمة، بدلاً من الاقتصار على دراسة الهياكل التنظيمية فقط.

أما على المستوى العملي، فإن نتائج هذه الدراسة تحمل أهمية كبيرة لعدة أطراف، فبالنسبة للشركات المدرجة ومجالس إدارتها، تسلط الدراسة الضوء على أن الاستثمار في نظام رقابة داخلية فعال ليس مجرد التزام قانوني، بل هو أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية، وتحسين عملية اتخاذ القرار، وزيادة ثقة المستثمرين، مما قد ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة، وبالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين، توفر الدراسة رؤى حول أحد أهم العوامل التي تؤثر على جودة وموثوقية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات السودانية، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية أكثر استنارة، وأخيراً، بالنسبة للجهات التنظيمية والتشريعية في السودان، يمكن أن تشكل نتائج وتوصيات هذه الدراسة أساساً لتطوير لوائح وقواعد أكثر فعالية لتعزيز حوكمة الشركات والإفصاح في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بما يساهم في زيادة جاذبية السوق للاستثمارات المحلية والأجنبية.

5. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

6. الإطار النظري

يتناول هذا الجزء الأسس والمفاهيم النظرية التي يقوم عليها البحث، من خلال تحليل متعمق لمتغيراته الرئيسية: نظام الرقابة الداخلية (كمتغير مستقل)، ومبادئ الحوكمة المتمثلة في الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة (كمتغيرات تابعة)، كما سيتم استعراض النظريات المفسرة للعلاقة السببية بين هذه المتغيرات، مع التركيز على كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية بشكل مباشر في تفعيل هذه المبادئ.

1.6 المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية (Internal Control System)

لم يعد مفهوم الرقابة الداخلية يقتصر على دوره التقليدي كأداة محاسبية بحتة تهدف إلى منع الأخطاء والاحتيال، بل تطور ليصبح عملية إدارية استراتيجية متكاملة تشمل جميع جوانب المنظمة، وقد كان لإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) دور محوري في ترسيخ هذا المفهوم الحديث، يعرف إطار COSO الرقابة الداخلية بأنها عملية تتأثر بمجلس إدارة المنشأة وإدارتها وموظفيها الآخرين، ومصممة لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف (COSO, 1992)، هذا التعريف يحمل في طياته عدة دلالات هامة: أولاً، يؤكد على أن الرقابة الداخلية هي عملية مستمرة وديناميكية، وليست مجرد مجموعة من السياسات والإجراءات الثابتة (Dumitrascu & Savulescu, 2012)، ثانياً، يوضح أنها مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أفراد المنظمة، بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى كل موظف (Njanike et al., 2011). ثالثاً، يقر بأن الرقابة الداخلية تقدم تأكيداً معقولاً (Reasonable Assurance) وليس تأكيداً مطلقاً، اعترافاً بوجود قيود متأصلة في أي نظام رقابي، مثل احتمالية تجاوز الإدارة للضوابط أو حدوث أخطاء بشرية (Holt and Maizer, 1999). تتمحور أهداف الرقابة الداخلية، وفقاً لهذا الإطار، حول ثلاثة محاور رئيسية، لكل منها أهميته في سياق حوكمة الشركات:

- **كفاءة وفعالية العمليات (Effectiveness and Efficiency of Operations):** يهدف هذا المحور إلى ضمان استخدام موارد الشركة (البشرية والمالية والمادية) بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق أهدافها التشغيلية والربحية، وفي سياق الحوكمة، يضمن هذا الهدف لمجلس الإدارة والمساهمين أن الإدارة التنفيذية تدير الشركة بكفاءة ومسؤولية، وتحقق أفضل عائد ممكن على الاستثمارات (Dumitrascu & Savulescu, 2012).
- **موثوقية التقارير المالية (Reliability of Financial Reporting):** يُعد هذا الهدف حجر الزاوية في علاقة الرقابة الداخلية بالحوكمة، فهو يهدف إلى ضمان أن التقارير المالية المعدة للاستخدام الخارجي دقيقة، وكاملة، وموثوقة، وتتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة، إن تحقيق هذا الهدف يعزز من شفافية الشركة ومصداقيتها أمام المستثمرين والجهات التنظيمية (Njanike et al., 2011).
- **الامتثال للقوانين واللوائح (Compliance with Applicable Laws and Regulations):** يهدف هذا المحور إلى ضمان التزام الشركة بجميع القوانين والتشريعات التي تخضع لها، إن الامتثال يجنب الشركة المخاطر القانونية والمالية والغرامات، ويحافظ على سمعتها ككيان ملتزم بالقانون، وهو ما يقع في صلب مسؤوليات مجلس الإدارة (Sarens & Christopher, 2010).

لفهم كيفية عمل نظام الرقابة الداخلية، لا بد من تحليل مكوناته الخمسة المترابطة بعمق، والتي تشكل معاً نظاماً متكاملًا:

- **بيئة الرقابة (Control Environment):** تُعد بيئة الرقابة الأساس والروح التي تحكم المنظمة بأكملها (COSO, 1992)، وهي تشكل النهج المتبع في القمة (Tone at the Top) الذي يحدد السلوك الأخلاقي والوعي الرقابي لدى جميع العاملين (Njanike et al., 2011)، إن بيئة الرقابة الضعيفة يمكن أن تقوض حتى أفضل السياسات والإجراءات الرقابية المصممة، وتشمل عناصرها الرئيسية: النزاهة والقيم الأخلاقية للإدارة (Nalukenge et al., 2018)، وفعالية إشراف مجلس الإدارة ولجنة المراجعة (Tabără & Ungureanu, 2012)، ووضوح الهيكل التنظيمي وتفويض السلطة (Dumitrascu & Savulescu, 2012)، وسياسات الموارد البشرية التي تعزز الكفاءة والنزاهة.

- **تقييم المخاطر (Risk Assessment) :** لا يمكن تصميم نظام رقابي فعال دون فهم واضح للمخاطر التي يهدف إلى مواجهتها (Sarens & Christopher, 2010) ، تتضمن هذه العملية الديناميكية والمستمرة تحديد وتحليل المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تعيق تحقيق أهداف المنشأة، على سبيل المثال، في سياق موثوقية التقارير المالية، قد تشمل المخاطر احتمال وجود تقديرات محاسبية معقدة، أو ضغوط لتحقيق أهداف مالية غير واقعية، أو التغيرات في المعايير المحاسبية (COSO, 1992) ، إن تقييم المخاطر بشكل منهجي يمكن الإدارة من تحديد أولوياتها وتصميم أنشطة رقابية مناسبة وموجهة.
- **أنشطة الرقابة (Control Activities) :** هي السياسات والإجراءات الفعلية التي يتم وضعها وتنفيذها لضمان التعامل مع المخاطر التي تم تحديدها (Dumitrascu & Savulescu, 2012) ، تُطبق هذه الأنشطة على جميع المستويات وفي جميع الوظائف داخل المنظمة، وهي تشمل مجموعة واسعة من الضوابط، يمكن تصنيفها إلى ضوابط وقائية (تهدف إلى منع حدوث الأخطاء) وضوابط كاشفة (تهدف إلى اكتشاف الأخطاء بعد حدوثها)، ومن أمثلتها الرئيسية: الفصل بين الواجبات المتعارضة، والموافقات والتفويضات، والمطابقات والمراجعات، والضوابط المادية على الأصول (Njanike et al., 2011) .
- **المعلومات والاتصال (Information and Communication) :** لكي يعمل نظام الرقابة بفعالية، يجب أن تتدفق المعلومات ذات الصلة والدقيقة في الوقت المناسب عبر جميع مستويات المنظمة (Tabără & Ungureanu, 2012) ، فالموظفون في الخطوط الأمامية يحتاجون إلى معلومات واضحة حول مسؤولياتهم الرقابية، بينما تحتاج الإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى معلومات موثوقة حول أداء النظام وأي أوجه قصور فيه لاتخاذ القرارات المناسبة، ويشمل الاتصال الفعال قنوات رسمية (مثل التقارير والسياسات) وقنوات غير رسمية، ويجب أن يمتد ليشمل الأطراف الخارجية كالمراجعين والجهات التنظيمية (COSO, 1992) .
- **أنشطة المراقبة (Monitoring Activities) :** هي عمليات تقييم مستمرة ومنفصلة تهدف إلى التأكد من أن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة موجودة وتعمل بفعالية مع مرور الوقت (Sarens & Christopher, 2010) ، وتُعد وظيفة التدقيق الداخلي هي الجهة الرئيسية التي تقوم بالتقييمات المستقلة والموضوعية، حيث تقوم بفحص وتقييم فعالية نظام الرقابة وتقديم تقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، مما يعزز من دورها كأداة حوكمة أساسية (Nalukenge et al., 2018; Tabără & Ungureanu, 2012) .

2.6 المتغيرات التابعة: مبادئ حوكمة الشركات وتفعيلها

يُعد الإفصاح والشفافية من أهم ركائز حوكمة الشركات، حيث يمثلان القناة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات من داخل الشركة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين. فالشفافية تعني توفير معلومات واضحة ودقيقة، بينما يشير الإفصاح إلى العملية الفعلية لنشر هذه المعلومات (Njanike et al., 2011)، يهدف الإفصاح الشفاف إلى تقليل عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين الإدارة والمستثمرين، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة (Jensen & Meckling, 1976) .

دور الرقابة الداخلية في تحقيق الإفصاح والشفافية: يلعب نظام الرقابة الداخلية دورًا سببيًا ومباشرًا في تحقيق هذا المبدأ، فجودة الإفصاح تعتمد بشكل كامل على جودة البيانات التي يتم إنتاجها داخليًا، يعمل نظام الرقابة الداخلية كضامن أساسي لموثوقية هذه البيانات من خلال:

- ضمان دقة واكتمال السجلات: تضمن أنشطة الرقابة أن جميع المعاملات يتم تسجيلها بشكل صحيح وكامل، مما يمنع حدوث أخطاء قد تؤدي إلى تحريف القوائم المالية (Dumitrascu & Savulescu, 2012).
- ضمان الامتثال للمعايير: يضمن نظام الرقابة أن عملية إعداد التقارير تتبع المعايير المحاسبية المعتمدة، مما يعزز قابلية القوائم المالية للمقارنة وموثوقيتها (Nalukenge et al., 2018).
- منع التقارير الاحتمالية: تعتبر بيئة الرقابة القوية وأنشطة الرقابة الفعالة من أهم الأدوات لمنع الإدارة من التلاعب المتعمد في الأرقام المالية بهدف تضليل المستثمرين (Sarens & Christopher, 2010).
- وبالتالي، فإن وجود نظام رقابة داخلية فعال هو شرط أساسي لإنتاج تقارير مالية تدسم بالشفافية والمصادقية (Holt and Maizer, 1999).
- يقع مجلس الإدارة في قمة هرم حوكمة الشركات، وهو المسؤول الأول أمام المساهمين عن الإشراف على إدارة الشركة وتوجيهها (Cadbury, 2000)، تشمل مسؤولياته الرئيسية وضع الاستراتيجيات، ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية، وضمان نزاهة التقارير المالية، والإشراف على نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (Tabără & Ungureanu, 2012).
- دور الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة: لكي يتمكن مجلس الإدارة من أداء هذه المسؤوليات بفعالية، فإنه يعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية (Njanike et al., 2011). يعمل النظام كأداة تمكينية لمجلس الإدارة من خلال:
- توفير معلومات موثوقة: يضمن نظام الرقابة أن المعلومات التي تصل إلى مجلس الإدارة هي معلومات دقيقة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة (Dumitrascu & Savulescu, 2012).
- دعم وظيفة الإشراف والمساءلة: يوفر نظام الرقابة، من خلال مكون المراقبة وتقارير التدقيق الداخلي، لمجلس الإدارة (وخاصة لجنة المراجعة) رؤية مستقلة حول مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات، وهذا يمكن المجلس من ممارسة دوره الإشرافي بشكل استباقي ومساءلة الإدارة بفعالية (Cohen and Hanno, 2000).
- الإشراف على إدارة المخاطر: تقع مسؤولية الإشراف على إطار إدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية هو الأداة التنفيذية التي يتم من خلالها تطبيق هذا الإطار (Sarens & Christopher, 2010).
- وبذلك، فإن فعالية مجلس الإدارة في أداء مهامه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قوة وموثوقية نظام الرقابة الداخلية (Njanike et al., 2011).

3.6 النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرات

- نظرية الوكالة (Agency Theory): تُعد هذه النظرية الإطار الرئيسي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، فالرقابة الداخلية تعمل كآلية مراقبة تقلل من عدم تماثل المعلومات وتحد من السلوك الانتهازي للإدارة (الوكيل)، مما يضمن أن التقارير المالية المفصح عنها شفافة وتخدم مصالح المساهمين (الأصيل)، كما أنها تمكن مجلس الإدارة (كممثل للأصيل) من مراقبة الوكيل بفعالية (Jensen & Meckling, 1976).
- النظرية المؤسسية (Institutional Theory): تفسر هذه النظرية سبب تبني الشركات لأنظمة رقابة داخلية قوية وقواعد حوكمة متقدمة، ليس فقط لفعاليتها، ولكن أيضاً لاكتساب الشرعية (Legitimacy) في بيئتها، فالالتزام بهذه الممارسات المتعارف عليها دولياً يعزز من سمعة الشركة وثقة المستثمرين فيها (Sarens & Christopher, 2010).

- النظرية الأخلاقية (Ethical Theory) : تؤكد هذه النظرية على أن التقارير المالية يجب أن تتصف بالعدالة والصدق، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية، وخاصة بيئة الرقابة، الأداة الرئيسية التي تضمن غرس القيم الأخلاقية في عملية إعداد التقارير المالية ومنع أي تحريف أو تزيف (Nalukenge et al., 2018).
 - نظرية المحاسبة الإيجابية (Positive Accounting Theory) : تساعد هذه النظرية في فهم كيف أن سياسات المحاسبة والإفصاح تتأثر بدوافع الإدارة، وفي هذا السياق، يمكن لنظام رقابة داخلية فعال أن يحد من السلوك الانتهازي للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية ويعزز الشفافية بما يخدم مصالح أصحاب المصلحة.
7. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من زوايا متعددة، يستعرض هذا الجزء أبرز هذه الدراسات، مع تحليلها وتحديد ما يميز الدراسة الحالية عنها، بهدف إبراز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمؤها.

دراسة Holt and Maizer (1999) بعنوان *The Meaning of Audit Reports* بحثت هذه الدراسة في العوامل المرتبطة بفهم مصطلحي الصدق والعدالة في القوائم المالية، وربطت ذلك بضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم التأكد المطلق من جانب المراجعين، هدفت الدراسة إلى إيجاد فهم مشترك بين المراجعين ومستخدمي التقارير حول طبيعة المراجعة ومسؤوليات الإدارة، توصلت الدراسة إلى أن ضعف نظام الرقابة الداخلية هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم التيقن من عدالة القوائم المالية، وأوصت بدعم ممارسات المحاسبة والمراجعة لتعزيز الصدق والعدالة.

التعليق: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على أهمية الرقابة الداخلية لموثوقية القوائم المالية، ومع ذلك، تتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول دور الرقابة الداخلية في سياق أشمل وهو تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، ولا تقتصر فقط على جودة تقرير المراجعة. كما أنها تقدم دليلاً ميدانياً من بيئة اقتصادية مختلفة (السودان)، مما يضيف بعداً جديداً للأدبيات.

دراسة Cohen and Hanno (2000) بعنوان *Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy* فحصت هذه الدراسة أثر أنشطة حوكمة الشركات وفلسفة الرقابة الإدارية على أحكام المراجعين المتعلقة بقبول الزبائن وتوقيت الاختبارات الأساسية. توصلت الدراسة إلى أن أحكام المراجعين تكون أكثر إيجابية في ظل وجود حوكمة قوية ورقابة إدارية متينة، وأن فلسفة الرقابة الإدارية لها تأثير أكبر على تقييم مخاطر الرقابة مقارنة بهياكل الحوكمة.

التعليق: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الربط بين الرقابة والحوكمة. إلا أن دراسة Cohen and Hanno ركزت على منظور المراجع الخارجي وأحكامه، بينما تركز الدراسة الحالية على تقييم الدور الفعلي لنظام الرقابة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (الإفصاح ومسؤوليات المجلس) من منظور المتخصصين داخل الشركات نفسها، مما يقدم رؤية داخلية ومختلفة.

دراسة Julie (2001) بعنوان *A History of Corporate Governance* تناولت هذه الدراسة بالتحليل مقدار الإفصاح عن عناصر حوكمة الشركات وأثره على التقارير المالية. وقد حددت الدراسة أن أهم عناصر الحوكمة هي لجنة المراجعة، والنظام الأخلاقي، وتفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة، والرقابة الداخلية. وأوصت بضرورة الإبلاغ عن أي تصرفات تضر بمصلحة المنشأة وزيادة الشفافية للمستثمرين.

التعقيب: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تحديد الرقابة الداخلية ومسؤوليات المجلس كعناصر أساسية للحوكمة. ولكن، تتميز الدراسة الحالية بأنها لا تكتفي بتحديد هذه العناصر، بل تختبر إحصائيًا العلاقة السببية بين نظام الرقابة الداخلية (كمتغير مستقل) وكل من الإفصاح ومسؤوليات المجلس (كمتغيرات تابعة) في سياق سوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة مصطفى (2008) بعنوان أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان ركزت هذه الدراسة على مشكلة الفساد وسوء استغلال المال العام في المؤسسات العامة بالسودان. توصلت الدراسة إلى وجود ضعف كبير في كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وغياب للشفافية والمصادقية في التقارير المالية، وعدم الالتزام بالمعايير والقوانين. وأوصت بضرورة إعادة النظر في نظم الرقابة الداخلية وتفعيلها للحد من الفساد.

التعقيب: تُعد هذه الدراسة من أهم الدراسات في السياق المحلي، وتتفق مع الدراسة الحالية في تسليط الضوء على ضعف الرقابة والشفافية. ومع ذلك، تتميز الدراسة الحالية بأنها تركز على الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وهي بيئة مختلفة عن المؤسسات العامة. كما أن الدراسة الحالية تستخدم منهجية كمية (الاستبانة وتحليل الانحدار) لاختبار الفرضيات بشكل إحصائي.

دراسة عبد الرحمن (2012) بعنوان التغيير الإداري للسياسات المحاسبية. الآثار والدافع والمعالجة بحثت هذه الدراسة في أثر التغيير الإداري للسياسات المحاسبية على تقويم الأداء المالي، وكيفية الحد من آثاره السلبية باستخدام آليات حوكمة الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وأوصت بضرورة وضع قانون للحوكمة وزيادة مستوى الإفصاح.

التعقيب: بينما ركزت دراسة عبد الرحمن على جانب محدد من السلوك الإداري (تغيير السياسات المحاسبية)، تتناول الدراسة الحالية دور نظام الرقابة الداخلية كإطار أشمل وأوسع يؤثر على جميع جوانب التقارير المالية ومبادئ الحوكمة.

دراسة محمد (2014) بعنوان أثر آليات حوكمة الشركات على قيمة المنشأة اختبرت هذه الدراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على قيمة المنشأة في البيئة الأردنية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحوكمة على قيمة الشركة عند قياسها بمعدل العائد على الاستثمار.

التعقيب: ركزت دراسة محمد على مخرجات الحوكمة (قيمة المنشأة)، بينما تركز الدراسة الحالية على مدخلات وعمليات الحوكمة، حيث تبحث في كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية (كآلية أساسية) في تفعيل مبادئ الحوكمة نفسها (الإفصاح ومسؤوليات المجلس)، مما يقدم فهمًا أعمق لآليات عمل الحوكمة.

خلاصة وتعقيب عام وتحديد الفجوة البحثية:

من خلال استعراض الأدبيات السابقة، يتضح وجود إجماع على الأهمية الكبيرة للعلاقة بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. ومع ذلك، يمكن تحديد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة ملئها في النقاط التالية:

- ندرة الدراسات الميدانية الحديثة في السودان التي تركز على الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- التركيز على الدور الإجرائي للرقابة الداخلية في تفعيل مبادئ محددة للحوكمة، بدلاً من الاقتصار على دراسة هياكل الحوكمة.

• تقديم دليل من سوق مالية ناشئة، مما يساهم في الأدبيات العالمية من خلال تقديم دليل من سياق اقتصادي وثقافي مختلف.

بناءً على ذلك، تتميز هذه الدراسة بأنها تقدم مساهمة علمية وعملية من خلال اختبارها الإحصائي للعلاقة المباشرة بين نظام الرقابة الداخلية ومبادئ الحوكمة الأساسية في بيئة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

8. منهجية الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، واختبار فرضياتها. ويتضمن هذا الجزء منهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وأداة الدراسة وكيفية تصميمها والتحقق من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات التي تم جمعها.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. يُعتبر هذا المنهج مناسباً لطبيعة الدراسة الحالية، حيث يسعى الشق الوصفي إلى وصف ظاهرة دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق حوكمة الشركات كما هي في الواقع لدى الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال جمع بيانات كمية تعكس آراء وتقييمات عينة الدراسة لهذه العلاقة. أما الشق التحليلي، فيتمثل في دراسة العلاقات بين متغيرات الدراسة، واختبار أثر المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) على المتغيرات التابعة (الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة)، بهدف تفسير هذه العلاقات والوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

• مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأكاديميين والمتخصصين في المجالات ذات الصلة (محاسبة، مراجعة، مالية، إدارة) المنتمين للشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في مختلف القطاعات.

• عينة الدراسة: نظراً لتنوع مجتمع الدراسة، تم اختيار عينة طبقية عشوائية (Stratified Random Sample) لضمان تمثيل جميع القطاعات بشكل عادل. تم توزيع (200) استمارة استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، واستُرد منها (191) استمارة صالحة للتحليل، وهو ما يمثل نسبة استجابة بلغت (95.5%)، وتعتبر هذه النسبة ممتازة لأغراض البحث العلمي. يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة على القطاعات المختلفة:

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة على القطاعات

الرقم	القطاع	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة	النسبة من العينة
1	قطاع البنوك	120	114	59.7%
2	القطاع الصناعي	55	52	27.2%
3	الخدمات المالية	10	10	5.2%
4	القطاعات الأخرى	15	15	7.9%
الإجمالي	-	200	191	100%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الدراسة الميدانية، 2025.

وحدة المعاينة والتحليل: سيكون الفرد (الأكاديمي أو المتخصص) هو وحدة المعاينة التي يتم جمع البيانات منها، وهو أيضاً وحدة التحليل التي سيتم بناء الاستنتاجات الإحصائية عليها.

لجمع البيانات الأولية، تم تصميم وتطوير استبانة مغلقة خصيصاً لهذا الغرض، وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة. تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن أسئلة عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة متمثلة في، سنوات العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، القطاع التي تنتمي إليه الشركة.

القسم الثاني: تضمن مجموعة من الفقرات المغلقة التي تهدف إلى قياس متغيرات الدراسة ومحاورها (نظام الرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة). وتم قياس استجابات المشاركين باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five-point Likert scale)، الذي يتدرج من (1 = غير موافق بشدة) إلى (5 = موافق بشدة).

للتأكد من أن أداة الدراسة تقيس ما صُممت لقياسه بشكل دقيق وموثوق، تم إجراء الاختبارات التالية:

صدق المحتوى (Content Validity): تم التحقق من صدق المحتوى للأداة من خلال عرضها في صيغتها الأولية على لجنة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة والمراجعة وحوكمة الشركات. وبناءً على ملاحظاتهم، تم إجراء التعديلات اللازمة على صياغة بعض الفقرات لضمان وضوحها وانتمائها للمحاور المحددة، وبذلك اكتسبت الأداة صدق المحتوى اللازم.

ثبات الأداة (Reliability): سيتم قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بعد جمع البيانات من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل محور من محاور الدراسة وللأداة ككل. وتُعتبر الأداة ثابتة إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أعلى من القيمة المقبولة إحصائياً (0.70)، وهو ما سيتم التحقق منه في هذه الدراسة.

بعد جمع البيانات من عينة الدراسة، تم ترميزها وإدخالها إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة. كما تم حساب المتوسطات الوسيط لوصف الاتجاهات العامة لآراء عينة الدراسة تجاه فقرات الاستبانة ومحاورها. اختبارات الصلاحية للتحليل: سيتم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov Test) للتأكد من صلاحية البيانات لاستخدام الاختبارات المعلمية.

الإحصاء الاستدلالي (لاختبار الفرضيات):

اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): تم استخدامه لاختبار الفرضيتين الرئيسيتين للدراسة، وذلك لتحديد طبيعة وقوة واتجاه أثر المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) على كل متغير من المتغيرات التابعة (فاعلية الإفصاح والشفافية، وفاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة) على حدة.

اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA): تم استخدامه لفحص ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية. وفي حال وجود فروق، تم استخدام اختبار (Bonferroni) للمقارنات البعدية لتحديد مصادر هذه الفروق.

وقد تم اتخاذ قرار قبول أو رفض الفرضية الصفرية بناءً على مستوى الدلالة (p-value)، حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05).

9. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، واختبار الفرضيات التي تم صياغتها، وصولاً إلى استنتاجات تجيب على أسئلة الدراسة وتحقق أهدافها.

اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار صحة الفرضيات والإجابة على عبارات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط والمنوال لكل عبارة من عبارات الاستبانة والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات، حيث أرفقت مع استمارة الاستبانة خطاب للمبحوثين لتعريفهم بموضوع الدراسة وهدفها والغرض من الاستبانة، حيث احتوت استمارة الاستبانة على قسمين:

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على: H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية الإفصاح

والشفافية

لاختبار هذه الفرضية استخدم المنوال والوسيط لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات يوضح الجدول رقم (2) نتائج المنوال والوسيط للعبارات الوصفية للفرضية الأولى:

جدول رقم (2): نتائج المنوال والوسيط للعبارات الوصفية للفرضية الأولى

الرقم	الفقرة	المنوال		الوسيط	
		القيمة	التفسير	القيمة	التفسير
1.	1 قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين	4	موافق	4	موافق
2.	2 قيام الشركة بالإفصاح والنشر الإلكتروني للمعلومات عبر موقعها علي شبكة الانترنت.	4	موافق	4	موافق
3.	3 قيام الشركة باتخاذ الإجراءات التي تمكنها من عدم تسرب المعلومات قبل النشر.	5	موافق بشدة	4	موافق
4.	4 قيام الشركة بعرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين.	4	موافق	4	موافق
5.	5 تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.	4	موافق	4	موافق
6.	6 تفصح الشركة عن هيكل ملكية الأسهم لكافة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة.	4	موافق	4	موافق
7.	7 تفصح الشركة عن معلومات المخاطر المالية التي تتعرض لها.	4	موافق	4	موافق
8.	8 تلتزم الشركة بالإفصاح عن نتائج تقويم الأداء وتنبؤات الأرباح المستقبلية.	5	موافق بشدة	4	موافق
9.	9. تنشر الشركة قوائمها المالية السنوية المراجعة وتقرير مجلس الإدارة بصورة دورية.	5	موافق بشدة	4	موافق
10.	10. الإفصاح عن كل ما يتقاضاه تحديد مكافأة التنفيذيين ومجلس الإدارة.	5	موافق بشدة	4	موافق

المصدر: إعداد الباحث ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون علي قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين.

- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيمة تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون علي قيام الشركة بالإفصاح والنشر الالكتروني للمعلومات عبر موقعها علي شبكة الانترنت.
 - 3. أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4،5) علي التوالي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيمة تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون علي قيام الشركة باتخاذ الإجراءات التي تمكنها من عدم تسرب المعلومات قبل النشر.
 - أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيمة تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون علي قيام الشركة بعرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين.
 - 5. أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيمة تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون علي أن تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.
 - أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيمة تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون علي أن تفصح الشركة عن هيكل ملكية الأسهم لكافة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة.
 - للتأكد من صحة الفرضية يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن نظام الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) فاعلية الإفصاح والشفافية كمتغير تابع ممثل بـ (Y1).
- يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية:

جدول رقم (3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية

البيان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
^B1	3.429	33.248	.000	معنوية
^B2	0.209	8.290	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.259			
معامل التحديد (R2)	0.066			
اختبار (F)	68.732	النموذج معنوي		
$X=3.429+0.209y1$				

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

- إن نموذج العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) وفعالية الإفصاح والشفافية كمتغير تابع ممثل بـ (Y1) تأخذ الشكل التالي: $X = ^B1 + ^B2$ ، وهذا يعني أن: $X = 3.429 + 0.209y1$.
- بلغ متوسط قيام دور نظام الرقابة الداخلية (3.429) عند فعالية الإفصاح والشفافية تساوي صفراً.

- بلغ متوسط التأثير النسبي لنظام الرقابة الداخلية (0.209) ويعني هذا زيادة قيام نظام الرقابة الداخلية بالدور المنوط به في فاعلية الإفصاح والشفافية بنسبة معيارية مقدارها (21%).
 - يوجد اثر ايجابي معنوي لنظام الرقابة الداخلية في زيادة الإفصاح والشفافية، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) بلغت (0.00) وهي اقل من (0.05).
 - يوجد ارتباط طردي بين نظام الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.259).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.066) وتعني هذه النسبة أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في فاعلية الإفصاح والشفافية.
 - بلغت قيمة اختبار (F) (68.732) وهذا يؤكد علي أن النموذج ككل معنوي مما يفسر اثر نظام الرقابة الداخلية علي فاعلية الإفصاح والشفافية في عينة الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- يتضح بأن الفرضية التي تنص علي: نظام الرقابة الداخلية يؤثر في فاعلية الإفصاح والشفافية قد تحققت وهذه النتيجة قد أيدت ما توصلت إليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة، منها دراسة (د. مصطفى نجم البشاري، 2008) والتي توصلت إلى غياب الشفافية والإفصاح والمصدقية في التقارير المالية التي تقدمها مؤسسات الدولة.
- لكن نتائج تحليل مربع كأي لا يأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الشخصية علي إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى، لذلك استخدم اختبار التباين في اتجاه واحد (One Way Anova) لاختبار أثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة علي إجمالي العبارات الوصفية لهذه الفرضية. يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار التباين في اتجاه واحد
- (One Way Anova) لأثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة علي إجمالي العبارات الوصفية للفرضية الأولى:
- جدول رقم (4) : نتائج اختبار (One Way Anova) لأثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة علي إجمالي العبارات

الوصفية للفرضية الأولى

المتغيرات الشخصية	قيمة F	درجة الحرية	مستوى الدلالة
العمر	4.866	5	.000
المؤهل العلمي	.714	4	.571
المؤهل المهني	1.742	5	.122
التخصص العلمي	1.437	6	.197
المركز الوظيفي	3.373	7	.001
سنوات الخبرة	6.047	5	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ، 2025

لمعرفة فئات المتغيرات التي تختلف فيها إجابات أفراد عينة الدراسة عن غيرها من الفئات فقد اعتمدت اختبار (Bonferroni) لإجراء اختبارات المقارنات البعدية (Post Hoc Tests). يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار (Bonferroni) للمقارنات البعدية لمتغيرات العمر ، الوظيفة ، وسنوات الخبرة.

جدول رقم (5): نتائج اختبار (Bonferroni) للمقارنات البعدية لمتغيرات العمر، الوظيفة ، وسنوات الخبرة للفرضية الأولى

مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	المتغيرات	
			العمر	
.015	.08800	*.28942-	(I) 55 - 46	25 سنة وأقل (I)
.028	.10913	*.33977-	(I) 60 - 56	
.005	.08800	*.31442-	(I) 55 - 46	من 60 سنة فأكثر (I)
.013	.10913	*.36477-	(I) 60 - 56	
مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	الوظيفة	
.018	.05538	*.18890-	مدير عام (I)	مراجع (I)
مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	سنوات الخبرة	
.019	.07035	*.22700-	(I) 15-11	5 سنوات وأقل (I)
.001	.05744	*.23000-	(I) 25-21	
.007	.07736	*.27147-	(I) 15-11	(I) 10 -6
.041	.06815	*.20468-	(I) 20-16	
.000	.06584	*.27447-	(I) 25-21	

0.025	0.06789	*.21397-	25 سنة فأكثر (I)	
* دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، إذا كانت إشارة قيمة مستوي الاختلاف (-) فإن النتيجة لصالح (I) وإذا كانت موجبة لصالح (I)				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ، 2025

يتبين من الجدول رقم (5) أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير العمر كان بين أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم (25 سنة وأقل) وبين (46 - 55) و(56 - 60) ، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تقع أعمارهم بين (46 - 55) و(56 - 60) ، والاختلاف ذا الدلالة الإحصائية بين أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم (60 سنة فأكثر) وبين (46 - 55) و(56 - 60) ، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تقع أعمارهم بين (46 - 55) و(56 - 60) . وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير المركز الوظيفي كان بين وظيفة محاسب ، ووظيفة مدير عام ، حيث أن الاختلافات لصالح وظيفة مدير عام. كما أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير سنوات الخبرة كان بين أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم بين (5 سنوات وأقل) ، و(11 - 15 سنة) و(21 - 25 سنة) ، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم بين (11 - 15 سنة) و(21 - 25 سنة) ، وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية بين أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم بين (6 - 10 سنة) و(11-15) و(16-20) و(21 - 25 سنة) و(25 سنة فأكثر) ، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم بين (11 - 25 سنة) .

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على: H02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة.

لاختبار هذه الفرضية استخدم المنوال والوسيط لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات يوضح الجدول رقم (6) نتائج المنوال والوسيط للعبارات الوصفية للفرضية الثانية:

جدول رقم (6): نتائج المنوال والوسيط للعبارات الوصفية للفرضية الثانية

الرقم	الفقرة	المنوال		الوسيط	
		القيمة	التفسير	القيمة	التفسير
11.	يتكون مجلس الإدارة من مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين من خارج الشركة.	4	موافق	4	موافق
12.	يعمل مجلس الإدارة علي التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية لتوفير الثقة في بيانات القوائم المالية.	4	موافق	4	موافق
13.	يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة السنوية لفاعلية إجراءات نظام الرقابة الداخلية بالشركة.	4	موافق	4	موافق
14.	يقوم مجلس الإدارة باعتماد هيكل نظام الرقابة الداخلية.	4	موافق	4	موافق
15.	يقوم مجلس الإدارة باعتماد القوانين والأنظمة التي تفعل	4	موافق	4	موافق

نظام الرقابة الداخلية.					
16.	يوفر مجلس الإدارة نظام رقابة داخلية يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخابات أعضاء مجلس الإدارة.	4	موافق	4	موافق
17.	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام رقابة داخلية فعال.	5	موافق بشدة	4	موافق
18.	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل المساهمين وبطريقة عادلة.	4	موافق	4	موافق
19.	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	4	موافق	4	موافق
20.	يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.	5	موافق بشدة	4	موافق

المصدر: إعداد الباحث , من بيانات الدراسة الميدانية 2025

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أن يتكون مجلس الإدارة من مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين من خارج الشركة.
- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أن يعمل مجلس الإدارة على التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية لتوفير الثقة في بيانات القوائم المالية.
- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أن يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة السنوية لفاعلية إجراءات نظام الرقابة الداخلية بالشركة.
- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أن يقوم مجلس الإدارة باعتماد هيكل نظام الرقابة الداخلية.
- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أن يقوم مجلس الإدارة باعتماد القوانين والأنظمة التي تفعل نظام الرقابة الداخلية.
- أن قيمة المنوال والوسيط بلغت (4) لإجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه القيم تعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أن يوفر مجلس الإدارة نظام رقابة داخلية يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخابات أعضاء مجلس الإدارة.
- للتأكد من صحة الفرضية يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن نظام الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة تابع ممثل بـ (Y2).

- يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة:

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفاعلية مسؤوليات

مجلس الإدارة

البيان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\Delta B1$	3.742	25.976	.000	معنوية
$\Delta B2$	0.126	3.657	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.118			
معامل التحديد (R2)	0.013			
اختبار (F)	13.375			النموذج معنوي
$X=3.742+0.126y2$				

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الدراسة الميدانية 2025

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

- إن نموذج العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) وفاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة كمتغير تابع ممثل بـ (Y2) تأخذ الشكل التالي: $X = \Delta B1 + \Delta B2$ ، وهذا يعني أن: $X = 3.742 + 0.126y2$.
 - بلغ متوسط قيام دور نظام الرقابة الداخلية (3.742) عند فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة تساوي صفراً.
 - بلغ متوسط التأثير النسبي لنظام الرقابة الداخلية (0.126) ويعني هذا زيادة قيام نظام الرقابة الداخلية بالدور المنوط به في فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة بنسبة معيارية مقدارها (13%).
 - يوجد اثر ايجابي معنوي لنظام الرقابة الداخلية في زيادة فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) بلغت (0.00) وهي اقل من (0.05).
 - يوجد ارتباط طردي بين نظام الرقابة الداخلية ومسؤوليات مجلس الإدارة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.118).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.013) وتعني هذه النسبة أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة.
 - بلغت قيمة اختبار (F) (13.375) وهذا يؤكد على أن النموذج ككل معنوي مما يفسر اثر نظام الرقابة الداخلية على فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة في عينة الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- يتضح بأن الفرضية التي تنص على: نظام الرقابة الداخلية يؤثر في فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة قد تحققت وهذه النتيجة قد أيدت ما توصلت إليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة منها، دراسة (دراسة Julie، 2001) والتي توصلت إلى أن أهم عناصر الحوكمة هي لجنة المراجعة، النظام الأخلاقي للشركة، تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة، ومكافأة

المجلس والإدارة ، الرقابة الداخلية الجان التنفيذية. كما أيدت أيضا هذه النتيجة دراسة (د.عبيد سعد المطيري، 2003) والتي توصلت إلى إن يؤخذ في الاعتبار تطبيق جميع المبادئ التي ينص عليها نظام حوكمة الشركات وخاصة مبدأ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة. لكن نتائج تحليل مربع كأي لا يأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الشخصية علي إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الرابعة ، لذلك استخدم اختبار التباين في اتجاه واحد (Anova One Way) لاختبار أثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة علي إجمالي العبارات الوصفية لهذه الفرضية . يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار التباين في اتجاه واحد (Anova One Way) لأثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة علي إجمالي العبارات الوصفية للفرضية الثانية:

جدول رقم (8): نتائج اختبار (Anova One Way) لأثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة علي إجمالي العبارات الوصفية للفرضية الثانية

المتغيرات الشخصية	قيمة F	درجة الحرية	مستوي الدلالة
العمر	3.839	5	.001
المؤهل العلمي	4.919	4	.001
المؤهل المهني	.893	5	.364
التخصص العلمي	3.912	6	.001
المركز الوظيفي	4.403	7	.000
سنوات الخبرة	8.826	5	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ، 2025.

لمعرفة فئات المتغيرات التي تختلف فيها إجابات أفراد عينة الدراسة عن غيرها من الفئات فقد اعتمدت اختبار (Bonferroni) لإجراء اختبارات المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) . يوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار (Bonferroni) للمقارنات البعدية لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة. جدول رقم (9): نتائج اختبار (Bonferroni) للمقارنات البعدية لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة ، للفرضية الثانية

المتغيرات	متوسط الاختلاف	الخطأ المعياري	مستوي الدلالة
			العمر
55 - 46 سنة (I)	25 سنة وأقل (J)	*.37442	.11698
			.021

036.	10179.	*.30965	56 - 60 سنة (I)	
مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	المؤهل العلمي	
028.	06885.	*.20620	الدبلوم العالي (I)	البكالوريوس (I)
029.	13125.	*.39082	أخرى (I)	
مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	التخصص العلمي	
008.	06144.	*.21857-	محاسبة (I)	اقتصاد (I)
002.	08076.	-.31622*	علوم مالية ومصرفية (I)	
مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	المركز الوظيفي	
035.	07147.	*.23101-	مدير عام (I)	محلل مالي (I)
000.	07338.	*.39565-	مدير إدارة (I)	
مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	سنوات الخبرة	
000.	09306.	*.48400.-	11 - 15 سنة (I)	5 سنوات وأقل (I)
044.	07948.	-.23682*	16 - 20 سنة (I)	
000.	07599.	*.42400-	21 - 25 سنة (I)	
018.	07909.	-.25650*	25 سنة فأكثر (I)	
013.	10233.	*.34235-	11 - 15 سنة (I)	6 - 10 سنوات (I)
018.	08709.	*.28235-	21 - 25 سنة (I)	
دال إحصائياً عند مستوى دلالة 05. ، إذا كانت إشارة قيمة مستوى الاختلاف (-) فإن النتيجة لصالح (I) إذا كانت موجبة لصالح (I)				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2025

يتضح من الجدول رقم (9) أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير العمر كان بين أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم (25 سنة وأقل) وبين (26-35) و(36-45) و(46-55) و(56-60) و(من 60 سنة فأكثر) ، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تقع أعمارهم بين (26-60 وأكثر من ذلك) . وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير المؤهل المهني كان بين زمالات أخرى وأفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم زمالات ، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين لديهم زمالات أخرى . وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير التخصص العلمي كان بين تخصص المحاسبة وتخصصات

إدارة أعمال ، علوم مالية ومصرفية، اقتصاد، وأخري، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم محاسبة . وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير المركز الوظيفي كان بين وظيفة رئيس قسم ، ووظيفة مراجع خارجي ومدير إدارة ، حيث أن الاختلافات لصالح وظيفة مراجع خارجي ومدير إدارة ، والاختلاف ذا الدلالة الإحصائية بين وظيفة المحاسب والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي ومدير الإدارة ، حيث أن الاختلافات لصالح وظيفة المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ومدير الإدارة، والاختلاف ذا الدلالة الإحصائية بين وظائف أخرى ووظائف المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ومدير الإدارة، حيث أن الاختلافات لصالح وظيفة المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ومدير الإدارة. كما أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير سنوات الخبرة كان بين أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم بين (5 سنوات وأقل) و(6 - 10) و(11 - 15 سنة) و(16 - 20 سنة) و(21 - 25 سنة) و(25 سنة فأكثر)، حيث أن الاختلافات لصالح أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم بين (6 - 25 سنة فأكثر) .

10. النتائج الرئيسية ومناقشتها

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي دعماً قوياً لفرضيات الدراسة، مما يؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في السياق السوداني. فيما يتعلق بالفرضية الأولى، أثبتت نتائج تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية الإفصاح والشفافية ($F = 68.732, p = 0.000$). هذه النتيجة تتوافق مع الإطار النظري الذي يرى أن الرقابة الداخلية هي الأداة التي تضمن دقة وموثوقية المعلومات المالية وغير المالية، مما يمكن الشركات من تقديم إفصاحات شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة.

أما الفرضية الثانية، فقد أظهرت النتائج أيضاً وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة. ($F = 13.375, p = 0.000$) وهذا يؤكد أن مجلس الإدارة لا يمكنه أداء دوره الرقابي والإشرافي بفعالية دون الاعتماد على نظام رقابة داخلية قوي يوفر له المعلومات اللازمة لتقييم الأداء، ومراجعة الالتزام بالسياسات، والتأكد من سلامة الأنظمة المالية.

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود إدراك عالٍ لدى عينة الدراسة لأهمية العلاقة بين الرقابة الداخلية والحوكمة. فقد أظهر التحليل الوصفي اتفاقاً واسعاً بين المستجيبين على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يساعد الشركة على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبشكل متساوٍ لجميع المستخدمين. كما أكدت النتائج أن مجالس الإدارة تسترشد بأنظمة الرقابة الداخلية لضمان سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، مما يعزز الثقة في القوائم المالية. وبشكل عام، تدعم النتائج الميدانية الاستنتاج النظري بأن نظام الرقابة الداخلية الكفء هو أداة لا غنى عنها لتفعيل مبادئ الحوكمة الأساسية، من الشفافية إلى دعم المساءلة والاستخدام الأمثل للموارد.

بناءً على التحليل النظري والنتائج الميدانية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية. أولاً، يساهم نظام الرقابة الداخلية الكفء بشكل مباشر وجوهري في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال ضمان دقة واكتمال المعلومات التي تشكل أساس التقارير المالية، مما يساعد على عرض المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة بشكل عادل. ثانياً، يساعد نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث يوفر للمجلس الأدوات اللازمة لممارسة دوره الإشرافي، ودعم القابلية للمحاسبة، والتشجيع على الاستخدام الأمثل لموارد الشركة. وأخيراً، يعمل نظام الرقابة

الداخلية على ضمان المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع حملة الأسهم، من خلال توفير معلومات موثوقة تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية لجميع الأطراف.

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول بأن نظام الرقابة الداخلية ليس مجرد وظيفة فنية أو إجرائية، بل هو ركيزة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق حوكمة فعالة ومستدامة في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. إن العلاقة بين الرقابة الداخلية والحوكمة هي علاقة تكاملية، حيث أن وجود نظام رقابة قوي هو شرط أساسي لتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين.

بناءً على النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الأطراف المعنية:

توصي الدراسة الشركات المدرجة ومجالس إدارتها بضرورة تعزيز الدور الاستراتيجي لنظام الرقابة الداخلية. يجب على مجالس الإدارة ألا تكتفي بمجرد وجود النظام، بل يجب أن تعمل على مراجعته وتقييمه بشكل دوري للتأكد من فاعليته، وأن تستخدم مخرجاته كأداة أساسية ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة. كما يُوصى بتوسيع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات غير المالية، وخاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، لإظهار الدور الشامل لنظام الرقابة الداخلية في تحقيق الشفافية.

كما توصي الدراسة الجهات التنظيمية والتشريعية في السودان، مثل سوق الخرطوم للأوراق المالية، بدراسة إمكانية إصدار إرشادات أو قواعد تلزم الشركات المدرجة بتقديم تقرير من الإدارة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية، على غرار الممارسات الدولية المتبعة. إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يرفع من مستوى الوعي بأهمية الرقابة الداخلية، ويعزز من مستوى الشفافية والمساءلة، ويزيد من ثقة المستثمرين في السوق.

وأخيراً، توصي الدراسة الباحثين المستقبليين بإجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال، مثل دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على فعالية الرقابة الداخلية، أو إجراء دراسات مقارنة بين القطاعات المختلفة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، لفهم هذه العلاقة الهامة بشكل أعمق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله. (2012). التغيير الإداري للسياسات المحاسبية: الآثار والدافع والمعالجة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

محمد، لطفي الباز. (2014). أثر آليات حوكمة الشركات على قيمة المنشأة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 47(2)، 54-87.

مصطفى، نجم البشاري. (2008). أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان. (معلومات نشر إضافية مطلوبة)

ثانياً: المراجع الأجنبية

Cadbury, A. (2000). The corporate governance agenda. *Corporate Governance: An International Review*, 8(1), 7-15.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (1992). *Internal Control – Integrated Framework*.

Cohen, J., & Hanno, D. M. (2000). Auditors' consideration of corporate governance and management control philosophy in preplanning and planning judgments. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 19(2), 133-146.

Dumitrascu, M., & Savulescu, I. (2012). Internal control and the impact on corporate governance, in Romanian listed companies. *Journal of Eastern Europe Research in Business & Economics*, 2012, Article ID 676810.

Holt, G., & Moizer, P. (1999). The meaning of audit reports. *Accounting and Business Research*, 29(3), 187-200.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.

Julie, H. (2001). A history of corporate governance. *Corporate Governance: An International Review*, 9(1), 3-14.

King Committee on Corporate Governance. (2002). *King Report on Corporate Governance for South Africa*. Institute of Directors in Southern Africa.

Nalukenge, I., Nkundabanyanga, S. K., & Ntayi, J. M. (2018). Corporate governance, ethics, internal controls and compliance with IFRS. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 16(4), 764-786.

Njanike, K., Mutengezanwa, M., & Gombarume, F. B. (2011). Internal controls in ensuring good corporate governance in financial institutions. *Annals of the University of Petroșani, Economics*, 11(1), 187-196.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2004). *OECD Principles of Corporate Governance*. OECD Publishing.

Sarens, G., & Christopher, J. (2010). The association between corporate governance guidelines and risk management and internal control practices: Evidence from a comparative study. *Managerial Auditing Journal*, 25(4), 288-308.

Tabără, N., & Ungureanu, M. (2012). Internal audit and its role in improving corporate governance systems. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 14(1), 139-145.